

المحاضرة الأولى

الحكم الراشد: المفهوم

الحكم الراشد: المفهوم

يجب الإشارة إلى أن مفهوم الحكم الراشد كباقي المفاهيم الاجتماعية التي تعترضها عدة إشكالات منهجية، منها إشكالية الترجمة، فلا يوجد هناك ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس نفس الدلالة التي تعكسها اللغة الإنجليزية والفرنسية، فعلى سبيل المثال هناك عدة دلالات للمفهوم منها، الحكم الراشد، أسلوب الحكم، الحاكمية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع...إلخ. وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف.

تعريف الحكم الراشد:

تتشكل كلمة الحكم الراشد من شطرين، حكم و راشد.

الحكم: يعني مفهوم الحكم ممارسة السلطة السياسية و إدارتها لشؤون المجتمع بما فيها الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و إدارة الموارد الطبيعية و البشرية، وهو بذلك يعني مفهوماً أوسع من مفهوم الحكومة، لأنه يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية و المؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، و تتحدد معالم هذا المفهوم ابتداء من إدارة و ممارسة السلطات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى المركزي و اللامركزي¹، وصولاً إلى الآليات و المؤسسات التي تشترك بصفة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرارات.

يستخدم مفهوم الحكم الراشد **good governance** منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع اتجاه تطويري وتنموي وتقديمي، أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة

¹ - Laggoune Walid « de L'état Entrepreneur a L'état Actionnaire » Revue Algérienne N ° : 1 Année 1993, p31.

Voir:

- Benissad Hocine , Réforme Economique en Algérie , Algérie : o.p.u ,1993, p.52.

بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.²

يعرف الحكم الرشيد انطلاقاً من عدة اعتبارات و رؤى تختلف من باحث أو مفكر إلى آخر أو من مؤسسة إلى أخرى، و هذا حسب التوجهات و الاهتمامات لكل منها، فقد عرفه البنك العالمي سنة 1997 على أنه "الطريقة الخاصة بإدارة و ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية و الإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية"³ و أخذ بهذه الفكرة أيضاً صندوق النقد الدولي، و عرفه خبراؤه على أنه الإطار الجديد لدور الدولة الذي تعرض لأزمة مفاهيم، حيث أنحصر في البداية في دور الدولة الحارسة التي تقتصر مهامها على المحافظة على النظام العام، ثم تحولت مهامها إلى طابع الدولة المتدخلة في القطاع الاقتصادي، و عليه تجسد دور الدولة المتدخلة في الاقتصاد.

وتعرفه **هيئة الأمم المتحدة**⁴ (**Good Governance**) بأنه ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري و تنموي و تقدمي، أي أنه هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و إدارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، و بتقدم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم، وذلك برضاهم من خلال دعمهم و مشاركتهم. فالحكم الرشيد هو ذلك الحكم الذي يستطيع ضمان حاجات المجتمع في الوقت الراهن، وحاجات الأجيال القادمة و هذا بمعنى استدامة المواد و الحفاظ عليها و عدم الإفراط في الاستهلاك، ويكون ذلك عن طريق الأخذ بضروريات التنمية الاقتصادية المتوازنة لفائدة كل السكان لتساهم في بسط الاستقرار داخل الدولة.

و يعرفه **الدكتور عبد الرزاق مقري** : بأنه هو الحكم الذي يقدر على ضمان حاجات الناس في الآن، و حاجات الأجيال في المآل ، ولا يكون ذلك إلا بإدراك الحاكم لضروريات التنمية الاقتصادية و آثارها على حياة الناس و على استقرار البلد و انسجامه و سيادته.

تستعمل بعض المصطلحات الأخرى للتدليل على الحكم الرشيد خاصة في المجال الاقتصادي ، كالحكمانية والمحكومية والحاكمية والحوكمة، فتستعمل عادة الحوكمة في مجال الشركات الاستثمارية

² عبد الوهاب الكيالي (وآخرون) الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج.2، ط.2، بيروت، 1990، ص. 241.

³ Banque Mondiale « Rapport sur la Développement dans le Monde » , 2004 , W,B,Wchington D,C , p.17.

⁴ حسن كريم، " الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية " ، المستقبل العربي ، بيروت، ع. 309 ، نوفمبر 2004، ص.41.

الكبرى والتي برزت كقضية جديدة على جدول الأعمال الاقتصادي العالمي للدول النامية ، و اكتسبت أهمية سريعة في أعقاب الأزمة الآسيوية ، بالنسبة لسائر الدول النامية و على رأسها منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا.⁵

لقد حاول البعض تشكيل تعريف هذا المصطلح و تركيبه من مفاهيم مختلفة ، لكنها ترمي في النهاية إلى وضع إطار منسجم لوظيفته ، فقد أخذ من مفهوم التحديث وهذا في مجال طرق و وسائل التسيير، و أخذ أيضا من العقلة للخيارات السياسية و ضمان توفير خدمة عمومية فعالة و ذات فاعلية، أي العلاقة بين الأهداف و النتائج⁶، فالفاعلية تعني التنسيق بين الموارد المحرزة والأهداف المرجوة، فإذا تحققت أهداف بسيطة بإمكانيات ضخمة فهنا نكون قد حققنا الفعالية ، إلا أننا لم نكن فاعلين لأن الموارد المحرزة تفوق قيمة النتائج المحققة.

أما برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فيعرفه على أنه " تطبيق للتسيير الفعال وحكمانية ديمقراطية تشاركية " و يجرنا هذا التعريف إلى ربط عدة أبعاد مختلفة بمصطلح الحكم الراشد، و التي سأطرق إليها لاحقا كالبعد السياسي ، و البعد الاقتصادي و الاجتماعي و البعد التقني الإداري.

فالحكم الراشد يقوم على تكامل عمل الدول بكامل مؤسساتها، و القطاع الخاص و كذا مؤسسات المجتمع المدني، و يخص هذا المجتمع في الحقيقة دول العالم الثالث⁷، ذلك لأنه ظهر كمنتج غربي موجه لهذه الدول، لأنها حسبه تعاني من اختلالات في التسيير و الإشراف على شؤون الحكم، وبالتالي لا بد لها من إصلاح يقوم على مبادئ تراها هي أي الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة أصلح لتسيير الحكم، إلا أن هذا المفهوم لا يستند إلى معايير موضوعية ، كما أنه لا يأخذ واقع دول العالم الثالث بعين الاعتبار، لأنه قدم جاهزا للتطبيق بما يخدم مصالح الدول الكبرى فهو يتميز بالذاتية وعدم الحياد، لأنه بني على أساس أن النظام الرأسمالي الحر هو الأنموذج المثالي و بالتالي يعتبر الأخذ به هو الإصلاح و تركه هو الفساد ، بينما الأمر يختلف عن ذلك تماما إذ ما أخذنا بعين الاعتبار واقع المجتمعات النامية وحضاراتها و مقوماتها المادية و الروحية.

⁵ أجيت سينغ، " حوكمة الشركات، سياسة المنافسة و السياسة الصناعية، ندوة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و إيران و تركيا، القاهرة ، مج.11، ع.1، مارس 2004 ، ص.7.

⁶ محمد جمال باروت، "تقرير عن ندوة الفساد و الحكم الصالح في البلاد العربية "مجلة المستقبل العربي ، المرجع السابق، ص.142 .

⁷ Mohaned Belmihoub« Gouvernance et Rôle Economique de L'état »Revue IDARA ,Algérie, N° : 21 , 2001 , p. 16 .